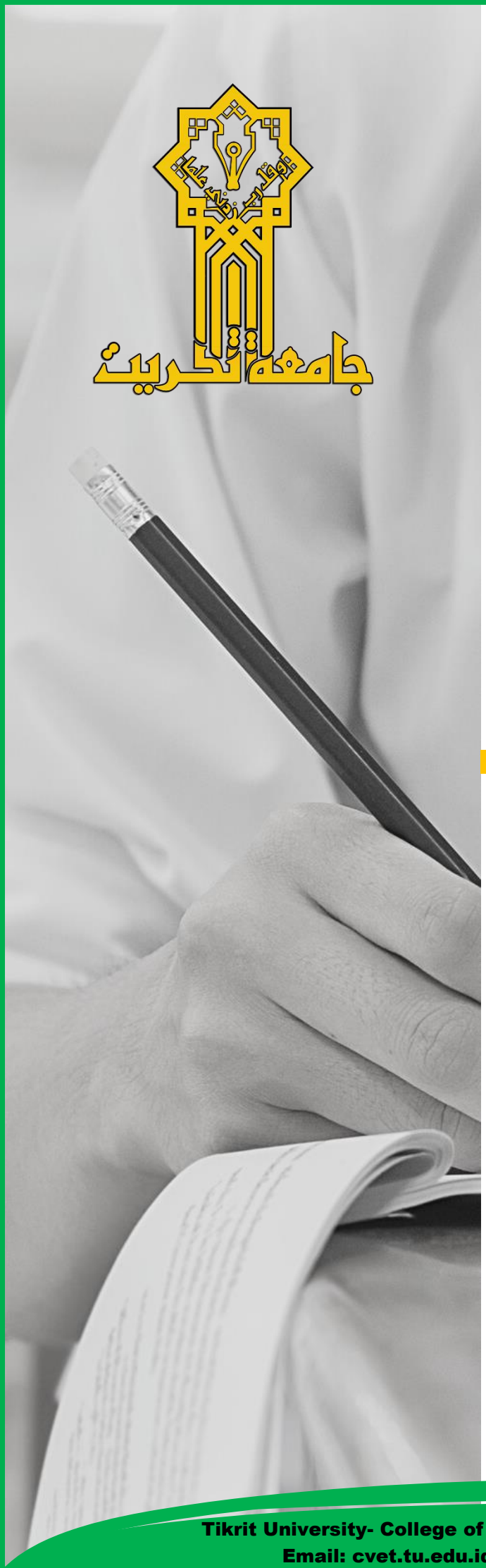

جامعة تكريت

كلية الطب البيطري

التحقيقات الطبية القانونية

اسم المادة: طب عدلي بيطري

المرحلة الدراسة: الخامسة

اسم استاذ المادة:إسماعيل إبراهيم حسن

الإيميل الجامعي: ismailhasan@tu.edu.iq

Lecturers link

٢٠٢٤-٢٠٢٥

التحقيقات الطبية القانونية

١-١-الطب الشرعي البيطري:

الطب الشرعي البيطري وعلم الأمراض البيطرية هما مجالات سريعة التطور والازدهار في الطب البيطري، كما يتضح من زيادة المنشورات المراجعة من الأقران، النصوص الدراسية، الدورات التعليمية، المنظمات الدولية، ودمج الموضوع في العديد من المؤتمرات الطبية البيطرية. مصطلح "الشرعي" ببساطة يعني أن المعلومات من تخصص أو تقنية معينة تُستخدم في إطار قانوني. المصطلح الواسع "الطب الشرعي" يُستخدم ليشمل جميع جوانب العمل الشرعي من الطبيعة الطبية. في الماضي، كان يُستخدم هذا المصطلح غالبًا بالتبادل مع "علم الأمراض الشرعي". ومع ذلك، فإن علم الأمراض الشرعي يُفهم حاليًا على أنه الفرع من الطب الشرعي الذي يتعامل مع التحقيقات المتعلقة بالوفاة. علم الأمراض الشرعي البيطري هو فرع من علم الأمراض الشرعي، وبينما توجد معايير محددة لتدريب وتوثيق أطباء الأمراض الشرعية البشرية، لا يوجد حاليًا مجموعة معترف بها من المؤهلات لتحديد ممارس علم الأمراض الشرعي البيطري. وبسبب عدم وجود تعريف معتمد، يتم تجنب استخدام مصطلح "أخصائي علم الأمراض الشرعي البيطري"، على الرغم من أن العمل ذي الصلة يتم بواسطة مجموعة من الأفراد المهتمين، بدءًا من الأطباء البيطريين الممارسين وصولاً إلى أطباء الأمراض البيطرية المعتمدين، مع تدريبات وخبرات متفاوتة في الطب الشرعي البيطري وعلم الأمراض. وبالمثل، يعد الطب الشرعي البيطري فرعًا من الطب الشرعي الذي يفتقر أيضًا إلى الاعتراف الرسمي. مؤخرًا، تم تطبيق مصطلح "الطب الشرعي السريري" على الفرع من الطب الشرعي الذي يتعامل مع الأحياء.

يتألف النظام الطبي القانوني البشري في الولايات المتحدة من نظامين موازين: نظام الطبيب الشرعي ونظام الفاحص الطبي. تستخدم كل ولاية واحدًا فقط من هذين النظامين. يعد نظام الطبيب الشرعي أقدم النظامين ويعتمد على مسؤول منتخب يحكم في سبب وطريقة الوفاة في الحالات التي تنطوي على الوفيات العنيفة، الوفيات المفاجئة وغير المتوقعة،

والوفيات المشبوهة أو الحالات التي لا يكون فيها الطبيب حاضرًا عند الوفاة. هذا الشخص عادةً ليس طبيبًا ولا يُطلب منه استشارة طبيب، على الرغم من أن العديد من الأطباء الشرعيين يعتمدون بشدة على تقرير التشريح الذي يقدمه أخصائي علم الأمراض الطبي. في بعض مناطق البلاد، يجب أن يكون الطبيب الشرعي طبيبًا ولكن ليس بالضرورة أن يكون أخصائيًا في علم الأمراض.

يستند نظام الفاحص الطبي إلى أطباء متخصصين في مجال علم الأمراض، وفي بعض الأنظمة الأحدث، يتم استخدام أطباء الأمراض الشرعية لتحديد سبب وطريقة الوفاة في الحالات التي تنطوي على الوفيات العنيفة (الحوادث، الانتحار، القتل)؛ الوفيات المشبوهة؛ الوفيات المفاجئة وغير المتوقعة؛ أو الوفيات التي تحدث دون حضور طبيب. بالإضافة إلى ذلك، قد تقع الوفيات في السجون والمؤسسات العقابية تحت اختصاص الفاحصين الطبيين.

على الرغم من أن نظام الفاحص الطبي قد يُنظر إليه ظاهريًا كأساس لبناء وتطوير مجال علم الأمراض الشرعي البيطري، إلا أنه لا يبدو بسيطًا. أولاً وقبل كل شيء، هناك نقص في أطباء الأمراض البيطرية لسد هذه الحاجة. هذا النقص موجود أيضًا في الجانب البشري، مما يؤدي إلى استمرار استخدام نظام الطبيب الشرعي. بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن التدريب والتعليم الحالي لأطباء الأمراض البيطرية يعدهم بشكل كافٍ للعمل في القضايا القانونية الطبية. نظرًا للاهتمام عبر مجال الطب البيطري، قد يكون من الأفضل تطوير برنامج تعليمي رسمي يشمل الطب الشرعي البيطري السريري والمرضي. بينما تم إحراز تقدم نحو دمج الطب الشرعي البيطري في المنهج البيطري فيما يتعلق بالاختيارات الدراسية، لم يتم تضمين مثل هذه الدورات في المنهج الأساسي، مما يشكل عائقًا أمام الاعتراف بأهمية إساءة معاملة الحيوانات في المجتمع. علاوة على ذلك، تم توفير زمالات لتعبئة هذا الفراغ داخل المنهج البيطري.

تشمل واجبات الطبيب البيطري أثناء عملية التشريح الشرعي بعض الجوانب المشابهة لتلك التي يقوم بها الفاحص الطبي البشري وتشمل مراجعة التاريخ الطبي، مراجعة شهادات الشهود، إجراء التحقيق في موقع الحادث، التصوير الفوتوغرافي للموقع والتشريح، التشريح لجثة الضحية، كتابة تقرير التشريح، والشهادة في المحكمة. على الرغم من التشابه في الواجبات والتوقعات، لا يوجد نظام موحد لدعم هذه الأنشطة نيابة عن الطبيب البيطري أثناء التحقيق في جرائم الحيوانات. ضمن نظام الطبيب الشرعي أو نظام الفاحص الطبي، يعمل أخصائي علم الأمراض الشرعي البشري عادةً ضمن شبكة محددة

بشكل جيد تشمل ضباط إنفاذ القانون، مقدمي الرعاية الطبية الطارئة، الأطباء في المستشفيات، المدعين العامين الإقليميين ومديري المقاطعات، إلخ.

١-٢-أساسيات إساءة معاملة الحيوانات

خلال التطور الأخير في الطب البيطري وعلم الأمراض، حدث تطور متوازي في قوانين الحيوانات. لقد بدأ الجريمة المتعلقة بالحيوانات تحظى باعتراف النظام القضائي الجنائي (إنفاذ القانون، المدعون العامون، والقضاة) باعتبارها مجالًا مهمًا من مجالات القانون. في أوائل العقد ٢٠٠٠، كان هناك عدد قليل فقط من الفصول الدراسية لمؤسسة الدفاع القانوني عن الحيوانات في كليات الحقوق في الولايات المتحدة، بينما الآن هناك المئات من الفصول. يُدرس الآن قانون الحيوانات كفرع مميز من فروع القانون في كليات الحقوق عبر البلاد؛ ومع ذلك، لا يزال قانون الحيوانات أقل شهرة من قبل أولئك في النظام القضائي الجنائي مقارنة بما هو ضروري لتحقيق التحقيق الناجح والمقاضاة في جرائم الحيوانات.

بالنسبة للجرائم التي يكون فيها هناك ضحايا بشر وحيوانات، فإن مدى تركيز إنفاذ القانون على جريمة الحيوانات يتفاوت. وقد تم إثبات ذلك في مدينة نيويورك، حيث كان قسم شرطة مدينة نيويورك **(NYPD)** منذ عام ٢٠١٤ مسؤولًا عن التحقيق في جريمة الحيوانات وكذلك الجريمة البشرية، أن إضافة عنصر جريمة الحيوانات قد حسنت من إنفاذ القانون في بعض الحالات. في بعض الحالات، كانت المقاضاة الناجحة لجريمة الحيوانات تحدث في غياب المقاضاة الناجحة للجريمة البشرية، وفي حالات أخرى، كانت العقوبة على جريمة الحيوانات أكبر من تلك المتعلقة بالجريمة البشرية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكشف التحقيق في شكاوى جرائم الحيوانات عن جرائم بشرية لم يتم الإبلاغ عنها سابقًا.

تتضمن القوانين المختلفة للولاية في مجال القسوة على الحيوانات العديد من الجرائم. في عام ٢٠١٦، بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي **(FBI)** في إجراء تغييرات لدمج تتبع حوادث القسوة على الحيوانات في النظام الوطني للإبلاغ عن الحوادث بناءً على الحالات **.(NIBRS)** نظرًا لأن النظام يهدف إلى جمع البيانات من جميع الولايات، قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بتطوير تعريف عملي لـ "القسوة على الحيوانات" يتضمن عناصر مشتركة بين جميع قوانين الولايات.

تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي هو: "اتخاذ إجراء عمدًا أو عن علم أو بتهور يسيء معاملة أو يقتل أي حيوان دون سبب عادل، مثل التعذيب، التعذيب، التشويه، التشويه الجسدي، التسمم أو الإهمال. تشمل هذه الحوادث واجب توفير الرعاية، مثل المأوى والطعام والماء والرعاية في حالة المرض أو الإصابة؛ نقل أو حجز حيوان بطريقة من المحتمل أن تسبب إصابة أو وفاة؛ التسبب في قتال حيوان مع آخر؛ إحداث ألم أو معاناة غير ضرورية أو متكررة، مثل استخدام الأدوات لضرب أو إصابة حيوان. هذا التعريف لا يشمل الصيانة الصحيحة للحيوانات من أجل العروض أو الرياضة؛ استخدام الحيوانات للطعام، الصيد القانوني، الصيد أو الفخ".

لإدراج هذه الحوادث في**NIBRS** ، يقسم مكتب التحقيقات الفيدرالي هذا التعريف إلى أربع فئات:

أ- الإهمال البسيط/الجسيم: عدم توفير احتياجات الحيوان (مثل الطعام، الماء، المأوى، التمشيط أو الرعاية البيطرية).

ب- الإساءة المتعمدة والتعذيب: الفعل المتعمد لإلحاق الضرر بالحيوان.

ج- الإساءة المنظمة: مثل قتال الكلاب وقتال الديوك.

ت- الإساءة الجنسية للحيوانات.

عامل رئيسي في بدء هذه العملية هو الاهتمام المتجدد في اعتبار إساءة معاملة الحيوانات ليس فقط جريمة ضد رفاهية الحيوانات ولكن أيضًا بمثابة مؤشر وبوابة لأعمال العنف بين الأفراد المحتملة. أظهرت الأبحاث المكثفة أن أعمال القسوة على الحيوانات، والإساءة، والإهمال تعد جرائم قد تكون مؤشرات أو متنبئة بالجرائم بين الأفراد ومشاكل الصحة العامة.

يتماشى هذا مع الطلب الاجتماعي لزيادة المقاضاة والعقاب للأفعال القاسية ضد الحيوانات. أصبحت جميع الولايات الخمسين الآن قد أقرت قوانين تعلن الأشكال الأشد من القسوة على الحيوانات كجرائم من الدرجة الجنائية، وهو عملية تسارعت بسرعة منذ أوائل التسعينيات عندما كانت خمس ولايات فقط قد شملت مثل هذه الأحكام. الآن بعد أن لم تعد العديد من قضايا إساءة معاملة الحيوانات مجرد جنح بسيطة، يتم توجيه المزيد من الموارد العامة، وإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، والموارد البيطرية للتحقيق في هذه القضايا ومقاضاتها.

يُطلب من الأطباء البيطريين بشكل عام — وأطباء الأمراض البيطرية بشكل خاص — تقديم شهادات خبراء وأدلة تشخيصية وسريرية وشرعية هيستوباثولوجية بانتظام.

١-٣-دور الطبيب البيطري في تحقيقات إساءة معاملة الحيوانات:

قد يكون هناك تداخل كبير في نطاق واجبات الطبيب البيطري الشرعي وأطباء الأمراض البيطرية، مما يجعل أدوارهم غير واضحة عند التعاون في التحقيقات. بينما يمكن استنتاج أن الطبيب البيطري الشرعي يفحص المرضى الأحياء، وأن طبيب الأمراض البيطرية يفحص الضحايا المتوفين، إلا أن الأمر عادة لا يكون بهذه البساطة.

الدور الرئيسي للطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية هو إجراء تحقيق منفصل، موازٍ، ومستقل في الاشتباه بإساءة معاملة الحيوانات. عند العمل معًا، يعد الطبيب البيطري الشرعي وطبيب الأمراض البيطرية فريقًا قادرًا، حيث أن العديد من جوانب التحقيق قد تقع عند تقاطع الطب الشرعي السريري وعلم الأمراض الشرعي. على سبيل المثال، أنماط الإصابات التي لوحظت في المرضى الأحياء غالبًا ما تكون مشابهة جدًا لتلك التي لوحظت في الحيوانات الميتة أثناء التشريح؛ وبالتالي، فإن المواد المعروضة في هذا المجلد تنطبق بشكل متساوٍ على الأطباء البيطريين الشرعيين وأطباء الأمراض البيطرية الشرعيين.

عندما يكون لدى إنفاذ القانون طبيب بيطري شرعي وطبيب أمراض بيطرية، يمكن تمييز هذه الأدوار بشكل أكثر وضوحًا. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، يكون أحد هؤلاء الخبراء فقط متاحًا، مما يستلزم من شخص واحد تحمل كلا الدورين. في هذه الحالة، ليس من غير المألوف أن يُطلب من أطباء الأمراض البيطرية إجراء تحقيقات في مكان الحادث أو من الأطباء البيطريين الشرعيين إجراء التشريح.

١-٤-اجراء التحقيق:

١-٤-١-التحقيق الاولي: استعراض تاريخ الحالة, تصاريح الشهود, و التحريات العيانية في مكان الحادث:

يجب عدم إجراء الفحص بعد الوفاة حتى يتم معرفة ملابسات الوفاة. على الرغم من وجود رأي يفيد بأن تقديم معلومات رئيسية عن المتوفى، بما في ذلك معلومات عن مسرح الجريمة، قد تؤثر على تفسير النتائج ما بعد الوفاة، إلا أن هذا يُفضل حيث قد تكون هذه المعلومات ضرورية للطبيب البيطري لتفسير الأدلة المتاحة بدقة.

في كثير من الأحيان، لا تتوفر السجلات الطبية للحيوانات الضحية. ومع ذلك، يجب مراجعة جميع السجلات الطبية المتاحة بالإضافة إلى أي تصريحات من المالك أو الشهود وتقارير إنفاذ القانون والصور والفيديوهات قبل التشريح. من الناحية المثالية، يجب أن يكون الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية حاضرًا في مكان الحادث من أجل ملاحظة وتوثيق النتائج، تمامًا كما هو الحال في التحقيقات الخاصة بوفيات البشر، حيث أن مسرح الجريمة هو جزء أساسي في كل حالة. من المهم ملاحظة أنه إذا كانت الحيوان المتوفى مملوكًا، يجب على المالك منح إذن لإجراء التشريح. إذا لم يتم الحصول على هذا الإذن، يجب على إنفاذ القانون الحصول على أمر تفتيش لإجراء التشريح.

١-٤-٢ التصوير الشرعي

التصوير الشرعي هو جزء أساسي من أي تشريح للجثة أو تحقيق في مسرح الجريمة. في كثير من الأحيان، في حالة الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية، يجب على الطبيب البيطري أن يعمل أيضًا كالمصور. يجب أن تظل آراء الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية غير متحيزة؛ لذلك، من المهم أن تكون الصور تمثيلًا واضحًا ودقيقًا لما لوحظ. لهذا السبب، من الضروري فهم أساسيات التصوير الشرعي وكيفية استخدام الكاميرا المتاحة بشكل صحيح، ويفضل أن تكون كاميرا رقمية ذات عدسة أحادية **.(DSLR)** إذا لم يكن الطبيب البيطري هو المصور، فيجب عليه توجيه المصور للحصول على الصور الضرورية.

كما هو الحال في أي تحقيق، من الأفضل اتباع نفس الروتين لجميع التحقيقات التصويرية الشرعية. على سبيل المثال، بغض

النظر عما إذا كانت هناك نتائج غير طبيعية مرئية، يجب التقاط صور لجميع الأسطح الخارجية لجسم الحيوان بالإضافة إلى المساحة تحت الجلد وتجويف الجسم. علاوة على ذلك، بما أن النزيف من الأوعية الدموية المقطوعة لا يمكن تجنبه أثناء التشريح، يجب تنظيف أي دم موجود في مجال الرؤية بسبب إجراءات التشريح قبل التصوير لتجنب إدخال هذا الأثر المشوش. كما يجب عدم تضمين الأدوات المتناثرة في مجال الرؤية.

١-٤-٣ التشريح الشرعي

الهدف من التشريح الشرعي، مثل التحقيق في الوفيات البشرية القانونية الطبية، ليس فقط تحديد سبب وطريقة الوفاة ولكن أيضًا التعرف على الأدلة المادية المرتبطة بالوفاة وجمعها وحفظها وفحصها. تشمل الأدلة المادية أي جسم مادي يمكن أن يثبت ما إذا كان قد تم ارتكاب جريمة أم لا أو يمكن أن يثبت أو ينفي وجود صلة بين الجريمة والضحية أو الجريمة والمشتبه فيه. قد تكون الأدلة المادية موجودة في مسرح الجريمة أو على الجثة.

يتم جمع الأدلة خلال التشريح وقد تشمل التصوير التشخيصي مثل الأشعة السينية، وفحص مواد التعبئة التي وُجدت فيها الجثة أو تم إرسالها بها، وفحص الجوانب الخارجية للجسم والأنسجة الداخلية، والفحص المجهري للأعضاء الرئيسية للجسم والآفات، وربما اختبارات تشخيصية تكميلية مثل الطفيليات أو الميكروبيولوجيا أو السموم. في بعض الحالات، قد يُطلب من الطبيب البيطري الشرعي أو الطبيب البيطري الأمراض التعاون مع خبراء من تخصصات جنائية أخرى مثل تلك التي تقدم تقليديًا في مختبرات الجريمة مثل تحليل الرصاص أو الحمض النووي.

يجب الحفاظ على جميع الأدلة التي تم جمعها خلال التشريح الشرعي بطريقة تضمن سلامتها. يشير "سلسلة الحيازة" إلى التوثيق الزمني لكل شخص كان له اتصال مع العنصر من الوقت الذي تم فيه جمعه أو استلامه حتى يتم التخلص منه. يشمل ذلك كيفية تعبئة العنصر، والأشخاص المعنيين، والتواريخ والأوقات، وأغراض جميع التحويلات. في إطار الحفاظ على سلسلة الحيازة، يجب الحفاظ على الأدلة من وقت جمعها حتى تصبح الإدانة نهائية، وهو ما لا يحدث حتى يتم تأكيد الإدانة في الاستئناف أو يتم إسقاط القضية بخلاف ذلك.

١-٥- كتابة التقرير:

تقرير الطب الشرعي الجنائي أمر بالغ الأهمية في القضايا التي تتعلق بالحيوانات المتوفاة. الهدف من تقرير الطب الشرعي هو توعية المحققين، المدعين العامين، محامي الدفاع، القضاة، وأعضاء هيئة المحلفين. ومن ثم، يجب أن يكون التقرير سهل الفهم للجمهور العام الذي هو المقصود به. يجب تعريف المصطلحات الطبية. يجب أن تكون التقارير واضحة، شاملة، معقولة وموضوعية. يجب على الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية مناقشة الأسئلة ذات الصلة مع الوكالة المرسلة، والتي تخص مجال خبرتهم، من أجل معالجة هذه المجالات بشكل مناسب في تقريرهم. ستحدد هذه الأسئلة غالبًا القوانين المعمول بها. يجب أن يستند رأي الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية إلى الحقائق المتوفرة في القضية. ستأتي هذه الحقائق من أي تاريخ متاح، ونتائج الفحص الطبي، ونتائج مسرح الجريمة، ونتائج الاختبارات التشخيصية والشرعية، بالإضافة إلى المصادر المحتملة الأخرى. يجب أن يبقى الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية محايدًا وأن يستخلص استنتاجات فقط بناءً على ما تظهره الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم فهم الفجوات في العلوم البيطرية وعدم تجاوز ما تسمح به العلوم الحالية لتقديمه.

لا تقع مسؤولية "إثبات" أو "دحض" القضية على الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية. التحقيق في القضية هو نهج متعدد التخصصات، والأدلة البيطرية هي جزء فقط من القضية. في نهاية المطاف، تقع على عاتق المدعي العام مسؤولية إثبات القضية، وعلى القاضي أو هيئة المحلفين مسؤولية اتخاذ قرار بالذنب أو البراءة. يجب على الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية ببساطة تقديم الحقائق وتفسيرها أو الاستنتاجات المستخلصة من هذه الحقائق.

١-٦-شهادة الشاهد الخبير:

إذا لم يكن الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية على دراية، قد تكون قاعة المحكمة والإجراءات القانونية مرهقة. إن الفهم الأساسي لإجراءات المحكمة سيساعد في تحضير الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية لدورهم في المحكمة. في معظم الحالات، يُطلب من الطبيب البيطري الشهادة طوعًا إما من قبل الدولة أو الدفاع. ومع ذلك،

قد يُطلب من الطبيب البيطري أيضًا أن يصبح شاهدًا قسريًا ويستدعى للحضور أمام المحكمة إذا كان قد ساعد في القضية أو كان لديه معرفة مباشرة أو شاهد الحادث مع الحيوان.

بشكل عام، هناك نوعان من الشهود: شاهد واقعي وشاهد خبير. الشاهد الواقعي يمكنه الشهادة فقط حول ما رآه أو سمعه أو شعر به أو شمّه أو تذوّقه أو فعله فيما يتعلق بالحدث المعني. ومع ذلك، يمكن للشاهد الخبير تقديم رأي حول الأدلة التي تقع ضمن مجال خبرته. غالبًا ما يقوم الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية بالشهادة ككل من الشاهد الواقعي والشاهد الخبير حيث سيكون لديهم معرفة مباشرة وأولية استنادًا إلى الفحص والملاحظات الشخصية وهم مؤهلون عادةً كشهود خبراء استنادًا إلى تعليمهم وخبرتهم.

يجب أن يبدأ التحضير للمحكمة بمجرد أن يصبح الطبيب البيطري مشتركًا في القضية. نظرًا لأنه لا يمكن التنبؤ بأي القضايا ستنتهي في المحكمة، يجب توثيق كل قضية من وقت التورط الأول، كما لو أنك ستذهب إلى المحكمة.

قبل الظهور في المحكمة، من الضروري أن يلتقي الطبيب البيطري مع المحامي الذي يتولى خدماته. يتيح هذا للطبيب البيطري شرح شهادته، والتدريب على الفحص المباشر، موكلهم. أما واجب الشاهد الخبير فهو تجاه المحكمة، حيث يعمل كمعلم، وليس كمدافع. يجب أن يكون الشاهد الخبير غير متحيز وموضوعي. وفقًا للقواعد الفيدرالية للأدلة (القواعد ٧٠٢)، فإن دور الشاهد الخبير هو مساعدة قاضي أو هيئة المحلفين في فهم الأدلة أو تحديد الحقيقة في مسألة معينة. لذلك، يساعد الشاهد الخبير القاضي أو هيئة المحلفين في الوصول إلى الحكم من خلال تقديم رأي حول حقيقة موضع نزاع.

١-٧-الاجراءات الجنائية:

هناك مجموعة متنوعة من الإجراءات الجنائية التي قد يكون الطبيب البيطري الشرعي أو طبيب الأمراض البيطرية متورطًا فيها، بما في ذلك هيئة المحلفين الكبرى أو جلسة استماع تمهيدية، جلسة استماع وفقًا لاختبار فري أو دوبيرت، محاكمة أمام هيئة محلفين، محاكمة أمام قاضٍ، جلسة استماع للحكم، أو إجراءات بعد الحكم. بالإضافة إلى ذلك، قد يتورط الطبيب البيطري أيضًا في جلسة استماع للتصرف المدني.

جلسة هيئة المحلفين الكبرى: هي عملية يتم فيها تقديم الأدلة من قبل الادعاء إلى هيئة المحلفين لتحديد ما إذا كان هناك سبب معقول للمضي قدمًا في المحاكمة. الهدف من هيئة المحلفين الكبرى ليس تحديد الذنب أو البراءة، ولا تشبه المحاكمة. يدير الادعاء الإجراءات، ولا يوجد قاضٍ حاضر. الجلسة التمهيدية لها نفس الهدف ولكن يتم الاستماع إليها واتخاذ القرار فيها من قبل قاضٍ بدلاً من هيئة محلفين.

في بعض الحالات، قد تكون قابلية قبول الشهادة المستندة إلى تطبيق تقنيات شرعية جديدة على الطب البيطري أو علم الأمراض خاضعة لمراجعة المحكمة. قد يشمل ذلك جلسة استماع وفقًا لاختبار فري أو دوبيرت أو جلسة استماع أخرى حسب الولاية. يحدد اختبار فري ما إذا كانت طرق الخبير مقبولة عمومًا من قبل المجتمع العلمي المعني. في المقابل، خلال اختبار دوبيرت، يجب على القاضي تحديد ما إذا كان الأساس المنطقي لرأي الخبير المعني علميًا صالحًا وما إذا كان يمكن تطبيقه بشكل صحيح على الحقائق في القضية. من أجل اتخاذ هذا القرار، سينظر القاضي في ما إذا كان يمكن اختبار الفرضية، وما إذا كانت المنهجية قد خضعت للمراجعة والنشر من قبل النظراء، معدل الخطأ، وجود وصيانة المعايير والضوابط، والقبول العام من قبل المجتمع العلمي المعني. لذلك، يجب أن تستند الشهادة إلى حقائق وبيانات كافية بالإضافة إلى مبادئ وطرق موثوقة، وليس على الافتراضات أو النظريات التي لا يمكن اختبارها. بينما لا تتبع بعض الولايات اختبار فري أو دوبيرت، فإنها ستأخذ في الحسبان اعتبارات مشابهة فيما يتعلق بالموثوقية.

إجراءات المحاكمة الجنائية قد تُسمع أمام قاضٍ أو هيئة محلفين بناءً على طلب الدفاع. المحاكمة أمام هيئة محلفين تُسمع أمام قاضٍ وهيئة محلفين، حيث تقرر هيئة المحلفين الذنب أو البراءة وتقدم توصيات بشأن الحكم، ولكن في النهاية يقرر القاضي العقوبة. أما المحاكمة أمام قاضٍ فيتم الاستماع إليها واتخاذ القرار فيها فقط من قبل القاضي.

الترتيب الرسمي لإجراءات المحاكمة الجنائية يتضمن عادةً اختيار هيئة المحلفين إذا كانت المحاكمة ستتم أمام هيئة محلفين.

ثم يُستدعى الشهود ويتم استبعادهم، مما يعني أنهم يُمنعون من سماع شهادة الآخرين. تبدأ المحاكمة بتقديم الأطراف المتنازعة بيانات افتتاحية، ثم يقدم الادعاء الأدلة. إذا كان الشاهد خبيرًا، يجب أولاً أن يتم تأهيله من قبل المحكمة. يجب أن يقنع المحامي القاضي بشأن ما يمكن قبوله من آراء طبية كدليل، من خلال سلسلة من الأسئلة حول التعليم والتدريب والخبرة، وهي عملية تُسمى "فوييه دير"، وذلك لتأسيس الخبرة في مجال معين. إذا تم تأهيل الشاهد، سيستمر الادعاء مع الفحص المباشر، يليه فحص الدفاع المتقاطع. بعدها، يُتاح للادعاء فرصة لاستجواب الخبير مرة أخرى (الاستجواب العكسي)، وأخيرًا، سيحصل الدفاع على فرصة لاستجواب الخبير مرة أخرى. بعد أن ينهي الادعاء تقديم أدلته، يقدم الدفاع أدلته بنفس الطريقة، وعندما ينتهي الدفاع، يمكن للادعاء تقديم شهود رد، وهم أيضًا خاضعون للاستجواب العكسي من الدفاع. بعد ذلك، تُقدم الملاحظات الختامية من الطرفين. بعد المحاكمة، سيقوم القاضي أو هيئة المحلفين بالمداولة ثم الحكم. يُتوقع أن يتم الحكم في وقت لاحق.

جلسة الحكم تُعقد لتحديد العقوبة. من أجل تحديد العقوبة بشكل فعال، يجب على القاضي أن يكون على دراية بنوع الجريمة التي تم ارتكابها وكيف أثرت الجريمة على الضحية والأشخاص الآخرين. قد يتم طلب شهادة الطبيب البيطري لمساعدة القاضي في فهم تأثير الجريمة على الضحية. ومع ذلك، بعد الحكم، قد تكون هناك إمكانية لإعادة المحاكمة أو إجراء إجراءات بعد الحكم، وفي هذه الحالة قد يتعين تقديم شهادة الشاهد الخبير والأدلة المادية مرة أخرى.

جلسة تصرف هي إجراء مدني يجب أن يتم، غالبًا في إطار زمني محدد، بعد مصادرة الحيوان من قبل إنفاذ القانون. الهدف الوحيد من جلسة التصرف هو تحديد ما إذا كانت مصادرة الحيوان أو الحيوانات كانت مناسبة ومشروعة وفقًا للقانون. وبناءً عليه، لا تحدد هذه الجلسة ما إذا كانت جريمة قد ارتكبت، على الرغم من أن ذلك قد يلعب دورًا في مصادرة الحيوان/الحيوانات، وقد يُطلب من الطبيب البيطري الشهادة حول نتائجهم وآرائهم.

١-٨-مستقبل الطب الشرعي البيطري:

تتطور وتتحسن تخصصات الطب الشرعي السريري وعلم الأمراض المتعلقة بالمرضى البشريين والضحايا على مدار قرون. بالمقارنة، يعتبر تطبيق هذه المعرفة على القضايا المتعلقة بالمرضى البيطريين والضحايا تطويرًا حديثًا نسبيًا. بينما يتطور الطب الشرعي البيطري حاليًا، فإنه لا يزال متأخرًا عن النظام الطبي الشرعي المتطور الذي يعتمد حاليًا في التحقيقات الجنائية المتعلقة بالوفيات البشرية. ويرجع جزء من هذا القصور إلى التدريب غير الكافي للمهنيين الطبيين البيطريين، وجزء آخر يعود إلى غياب هيكل قانوني طبي موحد لجرائم الحيوانات.

من أجل تطوير هذا التخصص، سيكون من الضروري تعزيز الفرص التعليمية بشكل كبير للمرشحين المهتمين. حاليًا، لا يُقدم أي شهادة تخصصية أو برامج تدريبية رسمية في الطب الشرعي البيطري أو علم الأمراض، ولا يُدرج هذا التخصص في المنهج الأساسي للطب البيطري، وتقتصر البرامج التعليمية في علوم الطب الشرعي البيطري على عدد قليل جدًا من برامج الدراسات العليا أو الشهادات. قد يُرافق تعزيز الفرص التعليمية الاعتراف الرسمي بتخصص الطب الشرعي البيطري، وربما مع شهادة تخصص للمهنيين المؤهلين.